نحن والغرب من إدوارد سعيد إلى محمد عبده

فالح عبدالجبار

في هذا العام يمر قرن كامل على رحيل مفكر جبار هو الشيخ محمد عبده. وقبل عامين رحل عنا مفكر آخر هو ادوارد سعيد. المفتي والمصلح الاسلامي، محمد عبده، هو ابن الفلاح المصري الذي اقتحم دارة الفكر الشرقي بقوة النقد والتجديد. والفتى المقدسي، ادوارد سعيد، اقتحم دائرة الفكر الغربي ناقداً ومتجاوزاً. والى ما بين الاثنين من بون شاسع في المنهج، والثقافة، والمنابع، والأصول، ثمة فكرة جوهرية مشتركة تجمع بينهما: نحن والغرب. وهذه الـ"نحن"، عند الاثنين، هي الشرق بمجمله، آخر الغرب، نقيضه وغريمه، شريكه وضحيته، هذه الموضوعة المشتركة تشي، لمن يريد تسمية الاسماء بإسمها، بأننا ندور منذ قرن حول ذواتنا (البائسة)، مثل دابة الناعور، تمضي في حلقة متصلة بلا سير الى أمام. كما ان هذه الموضوعة المشتركة تفيد اننا عجزنا عن حل المشكلة الاساسية، وعجزنا عن صياغة أجوبة مطلوبة منذ قرن.

كان موت إدوارد سعيد ترميزاً لحال شرق عربي. بقي سنوات وهو يصارع ذلك الغول اللا مسمى، منتظراً ان يغيب في الثرى، حيث اللامبالاة المطبقة بكل جمال الكائن البشري وثراء عقله.

أذكر انني رأيته أول مرة في محاضرة في لندن (١٩٩٠) جامحاً يندفع بعقله في هوى عاطفة مشبوبة. وتساءلت كيف يتأتى له ان يفك عقله من أسر الهوى؟ ورأيته آخر مرة بعد عقد ونيف في نيويورك، في محاضرة اخرى، بصحبة المفكر الاميركي نعوم تشومسكي، مندفعاً بهواه في تلمس المعقول، وتساءلت كيف يمكن له ان يطلق عقله في هذا الهوى الآسر.

اليوم تسربلت حياته بالأبد. لم تعد ثمة استئنافات، ولا مصالحات. بات ذلك النكد المشاكس من شأننا نحن الاحياء، ان ننظر في ارثه، وان نرى الى هذا الأرث، الملتبس عند جل قرائه العرب.

لا أفكر في ادوارد سعيد فرداً حسياً، معيناً بمزاج، بل أعاينه كاتباً متأملاً في ما يكتب.

ثمة قرن يفصل سعيد عن محمد عبده، مع ذلك يؤلف الرجلان حلقة في فصل واحد، من كتاب واحد: نحن والغرب.

يسلك عبده (وأقول: يسلك بصيغة المضارع امعاناً في طلب حضوره) طريقاً وعراً عبوراً من علم الكلام المعتزلي والفقه الكلاسيكي الى الفكر الارتقائي الغربي. وبهذا العبور دشن حركة نقد ذاتي للعالم الشرقي بأسره. ثمة من يتهمه بأنه رأى الى الشرق بعين الغرب. وبودي ان اصحح هذا الزلل. كان لقاء عبده بالفكر الغربي لحظة تصادم محفز، اكتشاف هول التخلف المشرقي، وادراك وجوب فحصه. ارتد عبده الى الفكر الاسلامي يسائله ويستنطقه من داخل. وحين أعمل مبضع النقد في عقيدة الجبر، كان يستجمع كل التراث العقلاني الذي سبقه، من المعتزلة الى اخوان الصفا. وادرك بحس تاريخي أن لا منفذ إلا باختراق جمود الاكليروس.

تحمل نتاجات عبده، في ؟رسالة التوحيد؟، كما تحمل مقالاته في ؟العروة الوثقى؟، أعباء التجديد الفكري والسياسي. في الفكر ثمة اعلاء لشأن العقل. وفي السياسة ثمة سعي لإنزال أمور الحكم والحاكم الى مرتبة شأن دنيوي عادي (نزعت عنه أردية القداسة الزائفة) وإرساء مؤسسات الليبرالية السياسية.

في المقابل، سيرحل ادوارد سعيد مثل سندباد باطني في جوف الغرب نفسه ليبدأ حركة نقد للغرب عينه ولطريقته في رؤية الشرق.

استعار سعيد من الفيلسوف الفرنسي فوكو، معماراً نقدياً خاصاً كيما يصحح الرؤية التي لا تزال ملتبسة بين الشرق والغرب. يقوم هذا المعمار على توأمين من الثنائيات، هما الخطاب - المؤسسة، والمعرفة - السلطة. تحدى الفيلسوف الفرنسي فكرة ان الخطاب (كبناء فكري من مقولات ومفاهيم) هو محض بناءات موضوعية (حقيقية، مطابقة للواقع، علمية الخ)، ورآه جزءاً من تقنيات السيطرة الاجتماعية. وبالتالي، ليس الخطاب ؟علمياً؟ خاصاً. فهو، كما رأى، نتاج مؤسسات: فالمصحات العقلية، وكليات الطب، تنتج خطاباً عن الجنون، وبفضل هذا الخطاب تتوافر هذه المؤسسات على ؟سلطة؟ يفرضها المجتمع فرضاً على موجوداته. فخبراء العقل، الاصحاء عقلياً، هم الناطقون باسم الجنون الصامت عن حقيقته. وما يصح على الجنون يصح على ميادين اخرى.

المؤسسة، في هذا، تنتج معرفة وسلطة تنتشر في كل الفضاء الاجتماعي.

ان استعارة ادوارد سعيد لم تكن نقلاً حرفياً، بل تطويراً للفكرة الفوكوية. اذ نقل سعيد الدراسة الى ميدان مؤسسات التعليم المنتجة للخطاب عن الشرق، لكشف خبايا البعد الجديد للمعرفة كأداة للسلطة (أو القوة). ظن العرب (على كثرة ما عندنا من ظنون) هذا المسلك النقدي دفاعاً عن كل رزايا الشرق وضحالته ونكوصه. ولم يروا فيه إمكاناته الاخرى: نقد منهج الرؤية العقلي في الغرب، واستبطان لهذا النقد الغربي، باعتماد أدواته، لأن الشرق بكل بساطة يفتقر الى مثل هذه الرؤية لنفسه، أو لآخره. وكان نتاج سعيد ايضاً إشهاراً لكونية المناهج العلمية قبولاً أو نقداً.

رحل ادوارد سعيد من دون ان يحدد ماهية الشرق في نظره، لكنه أومأ الى صورته المغلوطة. لم يدون كلمة واحدة تفيد الدفاع عن ديكتاتوريات الشرق، وأصولياته، أو نكوصه الحلمي الى أمجاد تليدة، أو عيشه في ماض سعيد، ساد ثم باد.

رحل ادوارد سعيد من دون ان يعمل على تصحيح هذا الالتباس بدقة (فعل ذلك في بعض المقابلات الخاصة التي لم تنتشر على نطاق واسع). ولعله صحح واحداً من التباساته مع المثقفين العراقيين، وانا واحد ممن التمسوه ان يفعل ذلك.

كان نقده اللاذع للسياسات الاميركية تجاه العراق يفتقد الإشارة الواضحة للبعد الداخلي: الواقع المروّع الذي ساده النظام الشمولي البعثي. اشار مرة اشارة عابرة الى وجوب استقالة الرئيس العراقي، الممسك بمهاميز السلطة بظفره ونابه. وقبل أشهر على غزو العراق، وضع سعيد توقيعه على بيان لمثقفين عرب يطالب الرئيس العراقي المخلوع بالرحيل. كانت تلك لمسة حنان للمثقف العراقي الجريح، ولحظة جرأة في معارضة القطيع.

سنفتقد هنا العقل النقاد بلا ريب، وسنفتقد معلماً أفادنا بدروس كثيرة، ابرزها ان يحتفظ المثقف بمسافة نقدية عن أروقة السلطة، وان يُعمل مبضعه النقدي غير هياب بـ "الاجماع". فالخروج عن "الاجماع" هو جوهر العقل. وجمال العقل في تنوعه وعناده. وما للعقلانية ان تترسخ الا بالإصرار على تعدد التمثلات، فهذا هو الترياق الوحيد للشفاء من طرق التفكير المبتذلة، السائدة في عالمنا العربي الشقي. تلك هي رسالة محمد عبده قبل قرن، ورسالة سعيد الآن.

كيف ندافع عن أنفسنا؟

مرتضى معاش

مع تصاعد الأخطار التي تواجهنا يوميا تفرض علينا التحديات ان نسلك طرقا آمنة لمواجهتها دون الوقوع في استفزازاتها والسقوط في ردود الأفعال الآنية والسلبية.

والبحث عن آليات عمل حضارية إنسانية متطورة هو من أهم ملامح تطور المجتمع نحو المدنية والتخلص من حالة الفردية والعنف والغوغاء والفوضوية وردود الأفعال الحماسية والعاطفية.

فالأخطار التي تواجهنا كبيرة ومتنوعة، إذ تطالعنا يوميا قنوات الأخبار الفضائية بأخبار جديدة عن جرائم قتل لمواطنين عراقيين يلقون حتفهم في عمليات إرهابية في مناطق مختلفة لاسيما المحافظات الملتهبة بما فيها العاصمة بغداد، فقد أعلن عن العثور على جثث ١٣ مواطناً قطعت رؤوسهم في منطقة اللطيفية جنوب بغداد. وقبل ذلك قام انتحاري بتفجير نفسه في رواد مسجد في الموصل أثناء مجلس للعزاء ما أدى إلى قتل ٥٠ شخصا وإصابة أكثر من ثمانين بجراح، وقبله قام انتحاري أردني بتفجير سيارة ملغومة في مبنى صحي في مدينة الحلة ما أسفر عن قتل أكثر من ١٣٠ مواطناً.

كما يتصاعد باستمرار ملف الفساد الإداري والاقتصادي في دوائر الدولة العراقية الجديدة، وقد وصل في الآونة الأخيرة إلى أعلى مستوياته منذ سقوط النظام العراقي السابق، إلى درجة أصبح الفساد الإداري عقبة حقيقية تقف في سبيل تطور أداء الحكومة العراقية، مما ينذر بإخطار كبيرة تهدد كيان الدولة والمجتمع ما وتهدد الديمقراطية الناشئة في العراق. يعنى ذلك كله، أن العراقيين جميعا معرضون للخطر، ولكن يعني أيضا- من جهة أخرى- أن على العراقيين جميعهم أن يواجهوا الإخطار بأنفسهم، ولا ينتظروا المنقذ الذي سوف يخلصهم مما هم فيه بل لابد من أن يدافعوا عن أنفسهم بأنفسهم.

وإذا كانت الأعمال الإجرامية التي ترتكب ضد العراقيين، قد أصبحت واقعا مفروضا عليهم فأن ذلك يستوجب أيضا رد فعل طبيعياً..

فكيف ندافع عن أنفسنا ؟ .

لا نستطيع معرفة ردود فعل عامة الناس ضد الجريمة التي ترتكب ضد الأبرياء، لأنها مرهونة بالجريمة وبشاعتها وضحاياها، ولكن من الناحية الانفعالية فان لكل فعل رد فعل والفعل العنيف لابد من أن يواجه بالعنف، فالعين بالعين والسن بالسن والبادي أظلم، وهو رد طبيعي وفطري لا يتحسسه إلا أولئك الذين كانوا ضحية تلك الجرائم المقصودة.

ولكن ما يحصل في العراق مع العراقيين يحتاج إلى المزيد من الصبر والحكمة، وإلى المزيد من التخطيط والحنكة، لان قضية الإرهاب في العراق لا تتعلق بفرد من الأفراد، أو أسرة من الأسر، راح والدها أو معيلها في عملية انتحارية، بقدر ما يتعلق الأمر بالقيم والمبادئ والمستقبل الآمن الذي يبحث عنه العراقيون منذ مدة طويلة، لان الإرهاب الجسدي الأعمى، وكذلك الإرهاب المعنوي المتمثل بالفساد الإداري، يستهدف ضرب البنى الاجتماعية ونشر الفوضى وجر البلاد إلى حالة اللاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

وهذا يستدعينا لأن نفكر بطرق أكثر عقلانية وحكمة حتى لان نقع في الفخ لان المقابلة بالمثل هي ما يريد أن يجرنا إليها قادة الإرهاب.

أولا: وقبل كل شيء لا يجب أن نلتزم الصمت أمام همجية الإرهاب الصاعد، ولا يجب أن نسكت عن مسلسل الفساد المستفحل؛ لان المواقف الصامتة لا تحل المشاكل ولا تداوي الجروح، وثانيا: لا يجب أن تكون خططنا ردود أفعال ارتجالية، لأفعال إرهابية على درجة عالية من التخطيط والمهارة، لان الإرهاب المدروس لا يواجه أبدا بردود أفعال بسيطة غير مدروسة.

وإذا كان حفظ الأمن والاستقرار في الشارع العراقي، أو في دوائر الدولة ومؤسساتها، من مسؤوليات الأجهزة الأمنية ومسؤولي الدوائر على التوالي، فهي صاحبة الاختصاص ولديها اليد الطولى لما تمتلكه من قوة لوجستية واستخباراتية، في مكافحة الجريمة الإرهابية والاختلاسية، فان المواطنين العراقيين يمتلكون قدرات اجتماعية وحضارية كثيرة في الوقاية من الجريمة أو الحيلولة دون تكرارها، ولكن هذه القدرات الإنسانية متوقفة أولا:على أدراك المسؤولية الجماعية الملقاة على عاتق جميع العراقيين؛ لان الإحساس الجمعي بشمولية الأخطار يحفز في المجتمع العراقي الرغبة على مكافحته، وثانيا: على شعور المواطنين بان المصالح العامة هي تجمع مصالح خاصة، وبالتالي فان المساس بها يعني بنحو من الأنحاء المساس بالمنافع الفردية التي يسعى الأفراد منفردين إلى حمايتها وصيانتها من عبث العابثين.

ونخلص مما تقدم أن الدفاع عن النفس لصد الهجمات الإرهابية في العراق، لا يكون في كل الأحوال بالسلاح والعتاد والانفعالات غير الحضارية، وليست هذه كل وسائل الردع، لأن الدفاع عن المصالح الوطنية والإنسانية في الزمان الحاضر يمكن أن يتخذ العديد من الصور الحضارية، نذكر بعضها:

-تحمل المسؤولية فرديا عبر الاعتماد على مفهوم (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته)، واجتماعيا عبر تشكيل الجماعات الأهلية والمدنية المنظمة بهدف حماية الحقوق الفردية والاجتماعية.

-نشر ثقافة الحياة والسلام واللاعنف الاجتماعي، ونبذ ظاهرة الموت والإرهاب والقتل والتدمير، لسد الطريق على الدعوات المنحرفة فكريا ودينيا وعقائديا. ونشر ثقافة اللاعنف هي من بين مسؤوليات الحكومة ووزاراتها ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية.

-التعبير الحضاري اللائق لرفض الإرهاب، بكل أشكاله وصوره، عن طريق الإضرابات السلمية وأساليب العصيان المدني غير العنيف.

-ضبط النفس وعدم الانسياق وراء الانفعالات وردود الفعل المستعجلة التي تؤثر على العملية الانتقالية السلمية للسلطة في العراق، لان الانفعال لا يزيد المشكلة إلا تعقيدا.

-قيادة حملة شعبية واسعة بمشاركة علماء المسلمين كافة في النطاقين العربي والإسلامي للتنديد بالإجرام الإرهابي، وعده عملا خارجا عن الدين والعقيدة والأخلاق والإنسانية.

-رفع الشكاوى القضائية ضد الدول التي ينتمي إليها الإرهابيون، والمطالبة بتقديم التعويضات المعنوية والمالية لذوي الضحايا، وإلزام دول الإرهابيين بمكافحة الخلايا الإرهابية في بلادها، ومنعهم من تجاوز الحدود الدولية بما يشكل خرقا للحدود بين البلاد.

-تأسيس جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان في العراق، لتتولى الدفاع عن حقوق الضحايا وأسرهم محليا وإقليميا ودوليا.

-اللجوء إلى القانون والقضاء من اجل المطالبة بالحقوق عبر رفع قضايا ضد الجماعات او الحكومات التي تهدد صالح الأفراد والمجتمعات، وهذا يستلزم نشر الثقافة الحقوقية والقانونية بين الناس.

-مطالبة الحكومة والجمعية الوطنية ومجالس المحافظات والأحزاب بممارسة الشفافية مع الناس الذين انتخبوهم ووضعهم في حالة اطلاع على مجمل المجريات والتطورات.

-نقترح على الجماعات والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني القيام بحملة دولية شاملة من اجل اطلاع الرأي العام الدولي على ما يجري في العراق وفتح علاقات مع المنظمات الدولية والمدنية في العالم.

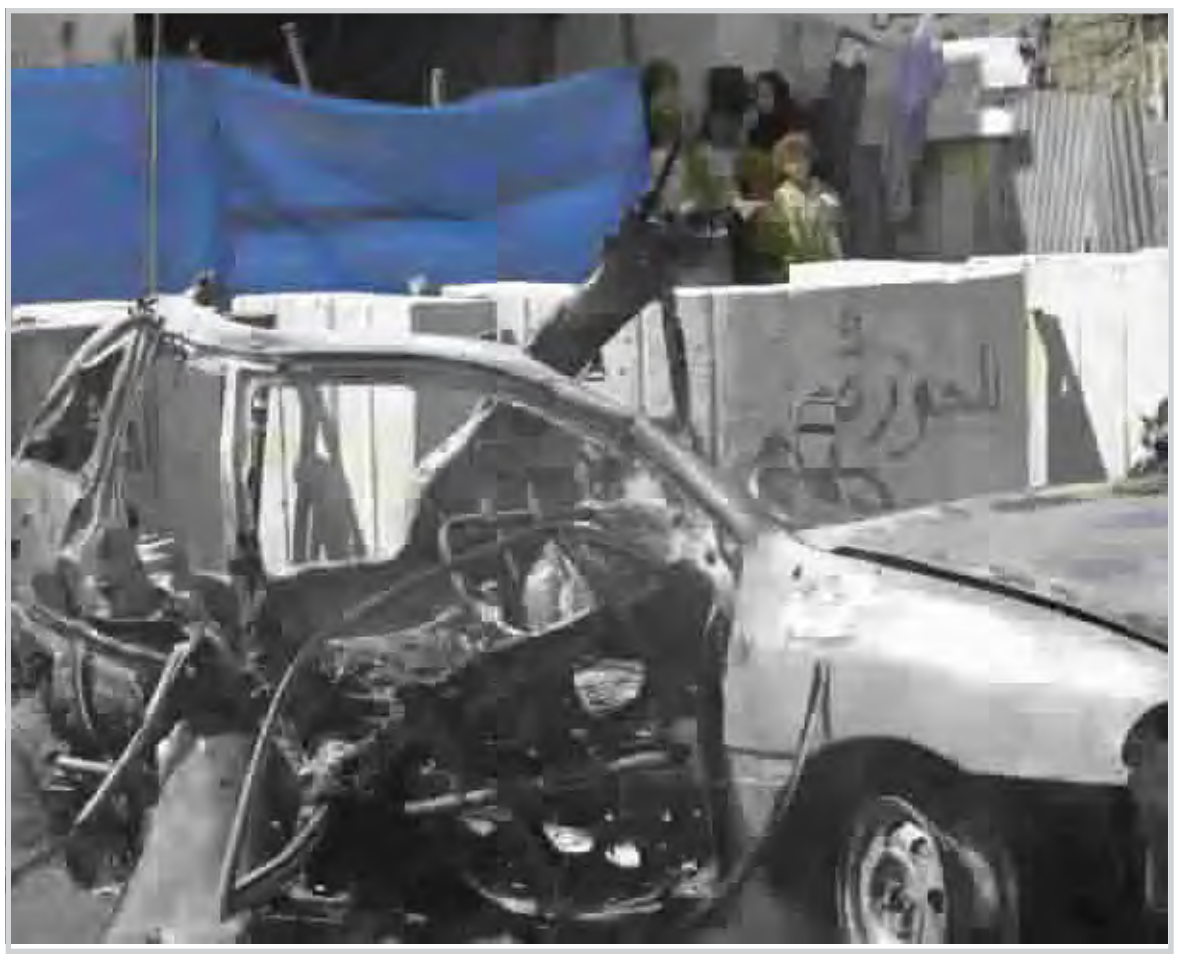

كل اثنين

حوارات مدنية واسعة أهم من كتابة الدستور

د. ثائر كريم

هل هناك درس يمكن استخلاصه من اجمالي تاريخ الشمولية الطائفية في العراق أبلغ من الحاجة الى دولة القانون الشفافة؟ أجزم عقلا وقلبا ان لا درس انسانياً وسياسياً اهم من ذلك. فالتمعن بيوميات نظام صدام حسين (وهو الشكل الاكثر عيانية للشمولية الطائفية) وسياساتها العملية ونتائجها الفعلية انتهت بي (ومن المؤكد لكثيرين غيري) الى جذر واحد: نظام شامل من قرارات اعتباطية وقوانين استثنائية وسلوكيات مرتجلة وتعليمات فوقية يضعها حاكم مستبد ونخبته على الهوى. نظام مفروض على الجميع من لدن اقلية يرأسها حاكم فردي واجهزته الخاصة. نظام يخلق- بمنطقه الداخلي- آليات فروض فوقية لا تحدها حدود و لا تردعها قيم. وهو نظام فعال لاجبار الناس وتجبرا عليهم، قسرا لافكارهم وتعسفا على شؤون حياتهم، نظام لارغام ألناس على تبني شطحات الحاكم ورغباته واخضاعا لمصائرهم لاهوائه. هو. باختصار نظام قائم على الطاعة العمياء والاجبار واللا مساواة في كل شيء. ومنذ نشوئه وفي محصلته الكلية ينتج النظام يوميا من داخله مآسيه غير المتناهية، يفنى في سياقاته عدد لا يحصى من الناس الابرياء و تهدر الموارد بالمجان.

من هنا يأتي الدرس الاعمق لمن يريد ان يتعظ بتاريخ القهر في بلاد الرافدين: لا قيامة للعراق بعد اليوم بلا دولة مؤسسات، دولة قانون قائمة على العدل كما يتجلى فعليا في تحقيق اقصى التمثيل السياسي وفي شفافية التعامل مع العراقيين ومن خلال شرعية ديمقراطية تستند على قبولهم الطوعي لمنطق عمل الدولة وحكوماتها. ومن هنا تبرز ضرورة القانون الاساسي للبلاد. ففي الدستور يقام العدل عبر ترسيخ منطق المؤسسات المغاير للشمولية الطائفية وهو منطق لابد وان يعكس المساواة السياسية لاهل البلاد كلهم. وفي ثنايا الدستور تصاغ الشرعية، فعليا، عبر مبادىء يحترمها الناس بمحض حريتهم ووفق ارادتهم الذاتية باعتبارها تجسيدا للمساواة السياسية وتطبيقا لها في الممارسة الفعلية. كما ان الدستور لا بد ان ينص (اذا كان دستورا انسانيا وحضاريا وبالتالي ديمقراطيا) على شفافية كل اجهزة الدولة ونظامها السياسي في التعاطي مع السياسات المنجزة والمشاريع القائمة والخطط اللاحقة.

ستكون للدستور الحقيقي في العراق، اذن، مكانة كبرى. ذلك هو الامل وما يتوقعه الناس.

ولكن للدستور مشكلة ملازمة بسيطة معقدة: انه مجرد قوانين مكتوبة على الورق يضعها البعض لتفرض على الجميع. وبالتالي، اذا كان العراقيون قد ابتلوا بسياسات الفرض القسري للاشياء من فوق فان خطر تحول الدستور الى كتاب شكلي مفروض فوقيا، مجرد مفاهيم فوقية لا تدخل في عقول الناس وضمائرهم هو خطر قائم واقرب مما يمكن ان نتصور. لن يجدي شيئا لتقليل هذا الخطر القول ان الدستور ستصيغه جمعية وطنية منتخبة. ينبغي ان نتذكر في هذا الصدد ان وقفة العراقيين الشامخة في انتخابات ٣٠ كانون الثاني كانت، من جهة، ردا على الارهاب، ومن جهة أخرى انفتاحا اجتماعيا على افق العملية السياسية لعصر ما بعد صدام حسين اكثر من ان تعد توقيعا بالاسود على ما سيضعه نواب الجمعية الوطنية من قوانين محددة. كانت الرغبة الجامحة للعراقيين في تصفية الحساب مع ماضي الشمولية الطائفية (مرة والى الابد) لصالح عراق القانون والتعدد والشفافية ولاجل مستقبل عادل هو ما وقف وراء تحدي العراقيين للارهاب ودعمهم للانتخابات اكثر من ان يكون تصويتا لجماعة بعينها لتصوغ دستورا للبلاد.

ان التحضير (الرسمي) للدستور يسير- لحد الان- في درب التفاهمات النخبوية والاتصالات القيادية واللقاءات الفوقية. هذا ما تفصح عنه بجلاء طريقة عمل حكومة اياد علاوي ومجلس الحكم من قبلها، وكما تظهره سباقات المفاوضات الجارية بين اوساط عراقية مختلفة ابرزها ممثلو قائمة ١٦٩ وقائمة التحالف الكردستاني.

انهم يريدون وضع الدستور في المنطقة الخضراء. لم تبدر أية اشارة لا من قريب ولا من بعيد على غير ذلك، أي على نية الاطراف المهيمنة سياسيا الان على النزول من برجها العلوي وسماع آراء كل العراقيين وخصوصا في المناطق الفقيرة في بغداد وكركوك والبصرة والموصل واربيل والسليمانية وغيرها وفي المدن الصغيرة مثل الفاو وكميت والهندية والحديثة وحلبجة وبعشيقة وطوزخورماتو وسواها وفي ارياف الجنوب والشمال وكردستان.

ان عدم مشاركة العراقيين الواسعة في كل مكان في مناقشة الدستور بما يجعلهم ينفعلون به ويشعرون انه وليدهم المشترك سيخلق بونا كبيرا اسمه اللامعنى. اللامعنى في الحقوق والواجبات واللامعنى في القانون والمؤسسات. اللامعنى في المبدأ واللامعنى في احترام تطبيقه بمحض الارداة الذاتية للانسان. وبدون تلك المشاركة الواسعة للناس ينعدم الاساس لزج مكونات العراق المتنوعة في بحر الحوار وتنتفي الشفافية وتنهزم المسؤولية الذاتية. وبدون المشاركة الواسعة لا يمكن الحديث عن شرعية حقيقية ينالها القانون الاساسي بين سكان البلاد وسيكون دفاعهم عنه بلا معنى.

العمل بدستور منبثق عن اجماع يضمن حريات الناس السياسية وحقوقهم المدنية هو الطريق الوحيد المتاح لتأسيس شرعية الدولة الوطنية والاساس الوحيد لتنمية الاندماج الوطني، سلميا وطوعيا. ومن دون مساهمة الجميع حوارا ونقاشا فان عملية انتاج الدستور ونتاجها النهائي سيكونان بلا معنى، ابدا وخصوصا من حيث تفاديهما الوقوع بما قامت عليه الشمولية الطائفية من اعتباط وارتجال وفوقية.

لنطالب معا الحكومة العراقية والقوى السياسية المهيمنة في اشراك المجتمع المدني ومنظماته المختلفة في كتابة الدستور. والتوحد قوى المجتمع المدني في تسهيل فهم عملية كتابة الدستور للناس وفي جذبهم لمناقشته لاسيما من زاوية مصالحهم الكبرى: حقوقهم المدنية وحرياتهم السياسية في علاقتهما بشرعية النظام السياسي ومؤسسات دولة القانون.

ان سياقات التسهيل والجذب بما في ذلك استخدام اللغة المبسطة والامثلة الملموسة واللقاءات التحاورية هي، في ذات الوقت، سياقات تنويرية اجتماعيا. سياقات يفتح العراقيون عبرها معا وبعنفوان ابواب العصر: اندفاعا الى حضارة العقل واستقلالية كيان المرء اخلاقيا وقيميا واحترام حقوق الانسان. ان هذه السياقات هي التي ستؤهل العراقيين لاعلان الفرحة بدستورهم وتبنيه بطيب خاطر. وهي التي ستدفعهم للخضوع له بلا تردد واحترامه طوعا.

المشاركة الانسانية التي تسترشد بقيم الحوار المتنوع والنقاش الشفاف المفتوح هي احدى العلامات الكبرى التي يفرق بها الناس على السجية قبل العقل بين حكم القلة الفوقي والديمقراطية الشعبية.

الدستور مهم ولكن الحوارات المدنية الواسعة في الطريق اليه اهم بكثير.